كريم لحرش
دكتور في الحقوق

طبعة رابعة
مزيدة ومنقحة
2024

الشرح العملي لدستور المملكة المغربية لسنة 2011

شرح تحليلي فصل بفصل لـ:

- تصدير دستور 2011 وأسس نظام الحكم بالمملكة المغربية
- الحريات والحقوق الأساسية
- السلطات الدستورية : الملكية - التشريعية - التنفيذية والقضائية ونظام العلاقات بينهما
- المحكمة الدستورية - الجهات والجماعات الترابية- المجلس الأعلى للحسابات - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- الحكامة الجيدة، المبادئ والأسس المرجعية والمؤسساتية
- آليات وأسس مراجعة الدستور بالمغرب

مكتبة الرشاد سطات

الفهرس

تقديم 3

شرح تصدير الدستور 7

أولا - ترسيخ الخيار الديمقراطي والتشبث به 9

1 - سيادة دولة الحق والقانون 9

2 - تقوية مؤسسات الدولة الحديثة 10

2-1 المشاركة 10

2-2 التعددية 11

2-3 الحكامة الجيدة 11

3 - إرساء دعائم مجتمع مغربي متضامن 12

3-1 الأمن 12

3-2 الحرية 13

3-3 الكرامة 13

3-4 المساواة 14

3-5 تكافؤ الفرص 14

3-6 العدالة الاجتماعية 15

3-7 مقومات العيش الكريم 15

3-8 التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة 16

ثانيا - الطابع المتنوع والتعددي للهوية المغربية الموحدة 16

1 - مكونات الهوية الوطنية المغربية 17

1-1 مكون الوطن 17

1-2 المكون الديني 18

1-3 المكون اللغوي 18

2 - روافد الهوية الوطنية المغربية 19
2-1 الرافد الأمازيغي والإسلامي 19
2-2 الرافد الحساني 19
2-3 الرافد الأندلسي 20
2-4 الرافد الأفريقي 21
2-5 الرافد العبري 22
ثالثا - الالتزامات الدولية للمملكة المغربية 23
1 - المغرب عضو العامل النشيط في المنظمات الدولية 23
2 - تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا 24
3 - مواصلة عمل المغرب للمحافظة على السلام والأمن في العالم 25
رابعا - أبعاد السياسة الخارجية للمملكة المغربية 26
1 - فضاءات العلاقات المغربية الخارجية 26
1-1 الفضاء المغاربي 27
1-2 الفضاء العربي والإسلامي 27
1-3 الفضاء الإفريقي 28
1-4 الفضاء الأورو- متوسطي 29
2 - انشغالات السياسة الخارجية المغربية 30
2-1 انفتاح المملكة المغربية على الثقافات الأخرى 31
2-2 تقوية التعاون جنوب- جنوب 31
2-3 التزام المملكة المغربية بحماية وكونية حقوق الإنسان 32
2-4 حظر ومكافحة المملكة المغربية كل أشكال التمييز 33
2-5 سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية 33
الباب الأول: أحكام عامة 35
الفصل 1: أسس نظام الحكم 35
الفصل 2: سيادة الأمة بواسطة الاستفتاء أو بالاقتراع 39
الفصل 3: الإسلام دين الدولة وضمنها ممارسة الشؤون الدينية 40

الفصل 4: رموز سيادة الدولة المغربية 41
الفصل 5: ترسيم التعددية اللغوية وإطارها المؤسساتي 43
الفصل 6: مرجعيات سن القوانين وتطبيقها 47
الفصل 7: تنظيم الأحزاب السياسية 50
الفصل 8: النقابات والغرف المهنية والتنظيمات المهنية 51
الفصل 9: دور القضاء في حل أو توقيف الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية 58
الفصل 10: حقوق المعارضة البرلمانية 59
الفصل 11: مقومات العمليات الانتخابية 65
الفصل 12 : جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية 68
الفصل 13: دور هيئات التشاور في تدبير السياسات العمومية 72
الفصل 14: الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع 73
الفصل 15: الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية 74
الفصل 16: حقوق المغاربة المقيمين في الخارج 75
الفصل 17: المشاركة والتمثيلية السياسية للمغاربة المقيمون في الخارج 77
الفصل 18: مشاركة مغاربة العالم في المؤسسات الدستورية 78
الباب الثاني: الحريات والحقوق الأساسية 81
الفصل 19: المساواة بين الرجل والمرأة 82
الفصل 20: الحق في الحياة 84
الفصل 21: حماية الحياة الخاصة والأسرية 84
الفصل 22: الحق في السلامة الجسدية والنفسية وتجريم التعذيب 85
الفصل 23: ضمانات العدالة الجنائية 86
الفصل 24: حماية الحياة الخاصة وحرية التنقل والمغادرة والعودة 89
الفصل 25: حرية الفكر والرأي والتعبير وحرية الإبداع والنشر والعرض 91
الفصل 26: تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة 92
الفصل 27: الحق في الحصول على المعلومات 92

الفصل 28: حرية الصحافة مضمونة والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري..... 94
الفصل 29: الحريات والحقوق الجماعية 95
الفصل 30: المشاركة في الشأن العام وحماية حقوق الأجانب..... 97
الفصل 31: حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية..... 100
الفصل 32: حماية الأسرة والطفل وإحداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة..... 104
الفصل 33: حماية حقوق الشباب والنهوض بها 106
الفصل 34: حماية حقوق الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة
والنهوض بها 108
الفصل 35: حق الملكية وحرية التجارة والصناعة..... 109
الفصل 36: محاربة الفساد الإداري 111
الفصل 37: احترام الدستور والتقيد بالقانون وممارسة الحقوق والحريات 113
الفصل 38: الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد..... 114
الفصل 39: المساواة في تحمل التكاليف العمومية..... 115
الفصل 40: تكريس ثقافة التضامن الوطني 116
الباب الثالث: الملكية..... 118
الفصل 41: تدبير الملك للشأن الديني كأمير المؤمنين..... 119
الفصل 42: الملك رئيس الدولة الحديثة..... 121
الفصل 43: ضبط وراثة العرش..... 122
الفصل 44: مجلس الوصاية 124
الفصل 45: القائمة المدنية للملك..... 125
الفصل 46: احترام شخص الملك وواجب التوقير له..... 125
الفصل 47: تعيين الحكومة ورئيسها وإعفاءها..... 126
الفصل 48: انعقاد المجلس الوزاري ورئاسته 127
الفصل 49: قضايا التداول في المجلس الوزاري 129
الفصل 50: إصدار القوانين ونشرها..... 131
الفصل 51: حل البرلمان أو أحد مجلسيه 132

الفصل 52: مخاطبة الملك للأمة والبرلمان 132
الفصل 53: قيادة القوات المسلحة الملكية وحق التعيين فيها 134
الفصل 54: مأسسة المجلس الأعلى للأمن 135
الفصل 55: تدبير الشأن الدبلوماسي وإبرام المعاهدات 137
الفصل 56: رئاسة الملك للمجلس الأعلى للسلطة القضائية 138
الفصل 57: تعيين القضاة بظهير 139
الفصل 58: الملك وحق العفو 140
الفصل 59: إعلان حالة الاستثناء 141

الباب الرابع: السلطة التشريعية 144
الفصل 60: الثنائية المجلسية والمعارضة البرلمانية 145
الفصل 61: منع التخلي عن الانتماء السياسي أو الترحال السياسي 146
الفصل 62: تكوين مجلس النواب 147
الفصل 63: تكوين مجلس المستشارين 149
الفصل 64: الحصانة البرلمانية 150
الفصل 65: دورات العادية للبرلمان 151
الفصل 66: الدورة الاستثنائية للبرلمان 152
الفصل 67: اللجان البرلمانية 152
الفصل 68: جلسات مجلسي البرلمان 154
الفصل 69: النظام الداخلي للبرلمان 156
الفصل 70: البرلمان كسلطة تشريعية واختصاصاته وقانون الإذن 158
الفصل 71: مجالات التشريع 159
الفصل 72: اختصاص المجال التنظيمي 161
الفصل 73: تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم 161
الفصل 74: الإعلان عن حالة الحصار 162
الفصل 75: البرلمان وقانون المالية 163
الفصل 76: البرلمان وقانون التصفية 166

الفصل 77: البرلمان ومبدأ الحفاظ على توازن مالية الدولة 167
الفصل 78: مقترحات ومشاريع القوانين 169
الفصل 79: الدفع بعدم قبول كل مقترح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون 170
الفصل 80: إحالة مشاريع ومقترحات القوانين لأجل النظر فيها على اللجان 171
الفصل 81: مراسم الضرورة 172
الفصل 82: جدول أعمال مجلسي البرلمان 173
الفصل 83: الحق في تعديل القوانين 174
الفصل 84: مسطرة تداول النصوص القانونية بين مجلسي البرلمان 175
الفصل 85: تداول القوانين التنظيمية 177
الفصل 86: المصادقة على القوانين التنظيمية 179

الباب الخامس: السلطة التنفيذية 180
الفصل 87: تأليف الحكومة وقواعد تنظيمها وتسيير أشغالها 181
الفصل 88: التنصيب البرلماني للحكومة 181
الفصل 89: ممارسة الحكومة للسلطة التنفيذية 186
الفصل 90: ممارسة رئيس للحكومة السلطة التنظيمية 187
الفصل 91: رئيس الحكومة والتعيين في المناصب المدنية والسامية 188
الفصل 92: قضايا التداول في مجلس الحكومة 189
الفصل 93: مسؤولية الوزراء عن تنفيذ السياسة الحكومية 191
الفصل 94: المسؤولية الجنائية لأعضاء الحكومة 192

الباب السادس: العلاقات بين السلط 194
أولا - العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية 194
الفصل 95: حق الملك في طلب قراءة جديدة 195
الفصل 96: حق الملك في حل مجلسي البرلمان أو أحدهما 197
الفصل 97: أجل انتخاب البرلمان الجديد 198
الفصل 98: عوارض حل البرلمان الجديد 199
الفصل 99: اتخاذ قرار الحرب داخل المجلس الوزاري 200

ثانيا - العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية 200
الفصل 100: الأسئلة الأسبوعية وجلسة المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة 201
الفصل 101: البرلمان وصناعة السياسات العمومية 202
الفصل 102: الاستماع لمسؤولي الجهاز التنفيذي 203
الفصل 103: سحب الثقة من الحكومة 204
الفصل 104: حق رئيس الحكومة حل مجلس النواب 206
الفصل 105: ملتمس الرقابة ومجلس النواب 207
الفصل 106: ملتمس المساءلة ومجلس المستشارين 209

الباب السابع: السلطة القضائية 211
الفصل 107: استقلالية السلطة القضائية وضماناتها 211
الفصل 108: حصانة قضاة الأحكام وأمنهم الوظيفي 213
الفصل 109: منع التدخل في القضاء والتأثير عليه 214
الفصل 110: شرعية تدخلات قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة 216
الفصل 111: حرية التعبير والانخراط في الجمعيات 218
الفصل 112: النظام الأساسي للقضاة 221
الفصل 113: اختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية 221
الفصل 114: الطعن في المقررات المتعلقة بالوضعيات الفردية 223
الفصل 115: تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية 223
الفصل 116: تنظيم عمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية 226
الفصل 117: حماية القضاء للأمن القضائي وتطبيق القانون 228
الفصل 118: الحق في الولوجية للقضاء والطعن القضائي في القرارات الإدارية 230
الفصل 119: قرينة البراءة 232
الفصل 120: ضمانات المحاكمة العادلة 233
الفصل 121: مبدأ مجانية القضاء ومبدأ المساعدة القضائية 236
الفصل 122: الحق في التعويض عن الخطأ القضائي 238
الفصل 123: مبدأ علنية الجلسات 239

الفصل 124: الأحكام تصدر وتنفذ باسم الملك وطبقا للقانون 239
الفصل 125: الصدور المعلل والعلني للأحكام 240
الفصل 126: إلزامية الأحكام والمساعدة على تنفيذها 241
الفصل 127: طبيعة وأنواع المحاكم المغربية 243
أولا - محكمة النقض 244
ثانيا - محاكم الموضوع 245
1- المحاكم ذات الولاية العامة 245
1-1 المحاكم الابتدائية 245
1-2 مراكز القاضي المقيم 245
1-3 محاكم الاستئناف 246
2 - المحاكم المتخصصة 247
2-1 القضاء الإداري 247
2-1-1 المحاكم الابتدائية الإدارية 247
2-1-2 محاكم الاستئناف الإدارية 248
2-2 القضاء التجاري 248
2-2-1 المحاكم الابتدائية التجارية 248
2-2-2 محاكم الاستئناف التجارية 249
3 - المحاكم الاستثنائية 250
الفصل 128: الإشراف القضائي على أعمال الشرطة القضائية 250
الباب الثامن: المحكمة الدستورية 253
الفصل 129: إحداث محكمة دستورية 254
الفصل 130: تأليف المحكمة الدستورية 255
الفصل 131: القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية 131
الفصل 132: اختصاصات المحكمة الدستورية والإحالة عليها 132
الفصل 133: الدفع بعدم دستورية القوانين 263
الفصل 134: حصانة قرارات المحكمة الدستورية 265

الباب التاسع: الجهات والجماعات الترابية الأخرى 268
الفصل 135: مكونات الجماعات الترابية وأسلوب انتخاب مجالسها 269
الفصل 136: مبادئ التنظيم الجهوي والترابي 270
الفصل 137: مساهمة الجماعات الترابية في السياسات العامة الترابية 271
الفصل 138: السلطة التنفيذية لرؤساء الجماعات الترابية 272
الفصل 139: آليات تشاركية للحوار والتشاور والحق في تقديم العرائض 273
الفصل 140: مبدأ التفريع والسلطة التنظيمية للجماعات الترابية 275
الفصل 141: الموارد المالية للجماعات الترابية ونقل الاختصاص مع تحويل الموارد المطابقة له 277
الفصل 142: صندوق للتأهيل الاجتماعي وصندوق للتضامن بين الجهات 279
الفصل 143: استقلالية الجماعات الترابية والتعاون بينها 282
الفصل 144: مجموعة الجماعات الترابية 283
الفصل 145 وظائف ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات 285
الفصل 146: القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية 146

الباب العاشر: المجلس الأعلى للحسابات 291
الفصل 147: دور المجلس الأعلى للحسابات في مراقبة المال العام 292
الفصل 148: علاقة المجلس الأعلى للحسابات بالمؤسسات الدستورية الأخرى 295
الفصل 149: دور المجالس الجهوية للحسابات في مراقبة حسابات الجماعات الترابية 297
الفصل 150: تنظيم المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات 299

الباب الحادي عشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 300
الفصل 151: إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 300
الفصل 152: اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 302
الفصل 153: القانون التنظيمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 303

الباب الثاني عشر: الحكامة الجيدة 306
الفصل 154: مبادئ ومعايير تنظيم المرافق العمومية 307
الفصل 155: قواعد تخليق المرافق العمومية 309

الفصل 156: تدبير العلاقة بين المرافق العمومية والمرتفقين 310
الفصل 157: ميثاق المرافق العمومية 311
الفصل 158: التصريح الإجباري بالممتلكات 312
الفصل 159: استقلالية هيئات الحكامة الجيدة واستفادتها من دعم الدولة 313
الفصل 160: مناقشة التقارير السنوية لهيئات الحكامة الجيدة أمام البرلمان 314
الفصل 161: المجلس الوطني لحقوق الإنسان 317
الفصل 162: الوسيط 319
الفصل 163: مجلس الجالية المغربية بالخارج 320
الفصل 164: الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز 321
الفصل 165: الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري 322
الفصل 166: مجلس المنافسة 323
الفصل 167: الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 324
الفصل 168: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 325
الفصل 169: المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة 327
الفصل 170: المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي 328
الفصل 171: التنظيم القانوني لهيئات ومؤسسات الحكامة الجيدة 329

الباب الثالث عشر: مراجعة الدستور 331
الفصل 172: السلطات التي لها حق مبادرة تعديل الدستور 332
الفصل 173: إجراءات مراجعة الدستور 333
الفصل 174: مسطرة إقرار المراجعة الدستورية 334
الفصل 175: عوارض المراجعة الدستورية 335

الباب الرابع عشر: أحكام انتقالية وختامية 336
الفصل 176: الأحكام الانتقالية الخاصة بمجلسي البرلمان 336
الفصل 177: الأحكام الانتقالية المتعلقة بالمحكمة الدستورية 337
الفصل 178: الأحكام الانتقالية المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية 337
الفصل 179: الأحكام الانتقالية الخاصة بهيئات الحكامة ومؤسسات أخرى 338
الفصل 180: الأحكام الانتقالية الخاصة بنسخ دستور 1996 338

- الدكتور كريم لحرش.
- مزداد في 01-01-1980 بمدينة سطات.
- باحث.
- حاصل على دكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات.
- صدر للأستاذ العديد من الدراسات والبحوث الجامعية المنشورة في مجلات علمية متخصصة.
- شارك في العديد من المنتديات الجامعية والملتقيات العلمية.

يشكل التاريخ الدستوري لكل دولة واقعا حضاريا، يتفاوت زخمه بحسب التجربة السياسية والعمق التاريخي الخاص بها. لذلك كان المغرب دائما ملتقى للتيارات الفكرية والحضارية، مما يجعل من تاريخه الدستوري نموذجا غنيا ومتفردا بخصوصياته التي جعلت الفكر الإصلاحي أساسه المرجعي، فضلا عن استحضاره المستمر لفكرة الدستور كإطار قانوني للعمل السياسي والمؤسساتي، وانفتاحه الدائم على التجارب الدستورية والفكر الدستوري المقارن منذ أمد طويل. وقد أدى ذلك كله إلى وضع مشروع دستور سنة 1908 الذي لم يكتب له أن يرى النور بفعل خضوع المغرب للحماية، إلا أنه بالرغم من سقوط حظيرة الوطن في القبضة الاستعمارية لم يلغ ذلك تشبث الحركة الوطنية بالفكر الدستوري ووضع إطار قانوني للحياة السياسية في البلد. وهذا ما جعل من وضع دستور للمغرب المستقل أولوية سياسية واستراتيجية لبناء الدولة العصرية القائمة على فرض احترام القانون وفصل السلط وحماية الحقوق والحريات، وهو ما توج بوضع أول دستور سنة 1962الذي تلاه دستوري 1970 و1972ومراجعتين دستوريتين سنتي 1992 و1996، غير أن حضور فكرة الدستور، كإطار مواكب للإصلاحات وموجها لها، كانت وراء وضع دستور جديد سنة 2011 بعد حراك الشارع المغربي واستجابة السلطة السياسية لمختلف المطالب الشعبية المنادى بها.

وعلى أساس ذلك، وعبر مختلف محطاته التاريخية الممتدة من 1908 إلى 2011، شكل المسار الدستوري المغربي، فكرا وممارسة، نموذجا غنيا ورصيدا تاريخيا وعصريا ذا عمق حضاري، إن على مستوى مراحله التأسيسية المرتبطة بتكوين الدولة وإرساء أسسها وبنياتها، أو على مستوى تجلياته الحديثة المتعلقة بالأحكام المدونة في مجموع الوثائق الدستورية سواء تلك التي عرفت تطبيقا فعليا أو تلك التي ظلت مجرد مشاريع وثائق ونصوص ذات طابع دستوري أرادت بعض النخب، من خلال تقديمها، نقل الدولة المغربية من دولة تقليدية إلى دولة حديثة. وبالتالي، فإن المسار الدستوري للدولة المغربية، الغني بممارساته العرفية وباختياراته وتجاربه الحديثة، يشكل دافعا موضوعيا وحافزا أكاديميا لإنجاز دراسة تجمع بين تتبع جذور ومراحل المسار المؤسساتي للدولة المغربية، وبين تحليل ودراسة أنشطتها الحديثة في ظل الممارسة الدستورية والعوامل الفاعلة في تطورها وتحولاتها، مع استجلاء وتفسير خصائصها المميزة وثوابتها ومتغيراتها التي حفظت لها مقوماتها الجوهرية ومكنتها من التكيف والتفاعل مع محيطها الوطني والدولي في إطار الوحدة دون تغييب التنوع والتعدد السياسي والثقافي واللغوي الذي يطبع المجتمع المغربي.

إن بناء الدولة المغربية الحديثة كان تعبيرا عن دينامية وطموحات المجتمع المغربي المرتبطة بتطور تجربته الدستورية، بما انطوت عليه من استلهام للقيم والمبادئ الإنسانية الكبرى، ومن وعي ديمقراطي خلاق، ومن محافظة على ثوابت جامعة واختيارات مجمع عليها سواء تعلق الأمر بالهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع مكوناتها وروافدها، أو بمكانة الإسلام في تلاحمها، أو بمركزية الملكية الدستورية فيها، أو بحماية الحقوق والحريات وضمان ممارستها، أو بالفصل بين السلط والارتقاء بمكانة القضاء إلى مستوى سلطة مستقلة، أو بترسيخ أسس الديمقراطية التمثيلية وتثبيتها طيلة ما يزيد عن تسع ولايات تشريعية انبثق عنها عمل تشريعي ورقابي حول تلك الاختيارات إلى قوانين ومؤسسات وسياسات عمومية، أو بتعزيز قواعد ومؤسسات الحكامة الجيدة، أو بترسيخ اللامركزية وإرساء الجهوية المتقدمة، أو بالاعتراف بالمجتمع المدني وإقرار الديمقراطية التشاركية. ومن أجل رصد وتحليل مختلف جوانب هذه العناصر والأبعاد، في نطاقها الدستوري وتجلياتها المعاصرة في ظل القوانين التنظيمية والعادية التي أفرزتها الوثيقة الدستورية، مع استحضار الرهانات المستقبلية المرتبطة بها، تم الاعتماد على منهجية التعليق على النصوص القانونية التي أسعفتنا في إصدار مؤلف يخصص لشرح وتحليل تصدير والفصول 180 (كل على حدة) المكونة للدستور الجديد للمملكة المغربية في طبعته الرابعة المزيدة والمنقحة.

D.L.2024MO2099
ISBN 9920-656-97-6

الثمن 120د.